إدارة المؤسسات لدى م.ت.ف.

الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي في منظمة التحرير الفلسطينية

(مركزي الأبحاث والتخطيط مثالاً)

صقر أبو فخر

مقدمة

منذ انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية في 28 أيار/ مايو 1964 شرعت قيادتها على الفور في إنشاء طائفة من مؤسسات البحث العلمي لتكون مُعيناً لها في صراعها المحتدم ضد الصهيونية واسرائيل. وفي خضم الكفاح الفلسطيني المتواصل والمسلح الذي دشنته حركة فتح في 1 كانون الثاني/ يناير 1965 تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية لا بصفة كونها مجرد جماعة أو مجموعة من الفصائل المقاتلة، بل بصفة كونها تياراً وطنياً شاملاً يعبر عن تطلعات الفلسطينيين كلهم تقريباً[1] في شتى أماكنهم ومَهاجرهم. وظهرت في المجرى الكبير لهذا الكفاح مؤسسات إعلامية وعلمية مهمة قدمت إسهامات جلى في البحث والصحافة والإعلام. وقد كان الفلسطينيون رواداً وأوائل في هذا الحقل من حقول المعرفة؛ فهم أول من أسس مراكز البحث العلمي في لبنان، وعلى أيديهم ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث ومركز التخطيط. وجهدت هذه المراكز، بباحثيها وكُتَّابها، في إعلاء شأن القضية الفلسطينية في الديار العربية وفي المنابر الأوروبية والأميركية، وتمكنت، بالتدريج، من إدخال القضية الفلسطينية إلى فضاء الإعلام والصحافة، وإلى الجامعات وعقول الدارسين في شتى أنحاء العالم. وما كان لهذا الجهد أن يينع ويزهر لولا نفر من الباحثين اللامعين، الفلسطينيين والعرب، الذين نذروا أنفسهم لهذه الغاية الجليلة، وتوفروا، برسولية مدهشة، على الكفاح الفكري والعلمي في سبيل فلسطين، وفي سبيل النهضة العربية. وتاريخ الفكر العربي المعاصر مدين، بلا شك، لهؤلاء أمثال: فايز صايغ ويوسف صايغ وأنيس صايغ ووليد الخالدي وقسطنطين زريق ونبيه أمين فارس وبرهان الدجاني وسامي هداوي وإدمون رباط وغيرهم الكثير.

مدخل منهجي

بين العديد من المراكز والمؤسسات الرديفة التي ظهرت في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية اشتهر، ربما أكثر من غيره بكثير، كل من مركز الأبحاث ومركز التخطيط ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فضلاً عن "الموسوعة الفلسطينية" ومؤسسة صامد وجمعية الدراسات العربية في القدس. وسيكون الكلام هنا مقصوراً على مركز الأبحاث ومركز التخطيط لسبب منهجي هو أن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ليست تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إنما هي، منذ تأسيسها في سنة 1963 مؤسسة لبنانية قانوناً، وعربية تكويناً، وفلسطينية غاية. بينما مؤسسة صامد كانت منذ بدايتها في سنة 1969 تابعة لحركة فتح لا للمنظمة. أما الموسوعة الفلسطينية فهي هيئة مستقلة انبثقت من اتفاق جرى توقيعه في سنة 1974 بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). ومع أن لمنظمة التحرير صلة تأسيسية بالموسوعة، إلا أن هذه الصلة ظلت، بموجب الاتفاق، معنوية لأن "هيئة الموسوعة الفلسطينية" اكتسبت الشخصية الاعتبارية المستقلة عن طرفي الاتفاق فور تأسيسها، وكانت جميع القرارات الإدارية والمالية تصدر عن المدير العام للألكسو لا عن رئيس اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير. والأمر نفسه ينطبق على جمعية الدراسات العربية في القدس التي كان لمنظمة التحرير ولحركة فتح أصابع غير خافية في تأسيسها سنة 1980، إلا أنها لم تكن خاضعة رسمياً للهيكلية التنظيمية لمنظمة التحرير.

فكرة البحث الفلسطيني

بدأت فكرة البحث الفلسطيني بالظهور التدريجي في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين عندما صارت الحاجة إلى الإجابة عن أسئلة النكبة شديدة الحيوية والإلحاح. وترافق ذلك، زمنياً، مع البدايات التأسيسية لحركة القوميين العرب (1956) ولحركة فتح (1959). لكن هذه الفكرة لم تتبلور، بصورة جدية، إلا في سنة 1962 حينما بدأ العمل الحثيث لإنشاء مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت والتي ظهرت إلى الوجود، فعلاً، في سنة 1963. ولعل المؤرخ المعروف نبيه أمين فارس كان ثاقباً آنذاك في عبارة ظل يرددها دائماً هي أن العرب والفلسطينيين لا يحتاجون عقولاً البتة، بل أقفية. ومعنى كلامه أن لدى العرب والفلسطينيين الكثير من الأدمغة والمهارات، لكن ما ينقصهم ليس هذا، بل أن تتوفر هذه الأدمغة والمهارات على الجلوس في المكتبات وإلى طاولات الكتابة، وتنكب على الدرس والبحث والتنقيب والتأليف واستخلاص الأفكار ووضع محصلة ذلك كله في أيدي صانعي القرارات وأصحاب الرأي ورجال السياسة والصحافة معاً.

بدأت فكرة البحث الفلسطيني، إذن، بجهود نفر من الرواد الفلسطينيين والعرب، وتجسدت، أول ما تجسدت، في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، إلا أنها اتخذت تجسيداً جديداً وتجديدياً مع تأسيس مركز الأبحاث في سنة 1966، ثم مع مركز التخطيط في سنة 1968. وقد تمتع هذان المركزان، إلى حد كبير، باستقلالية في تقرير البرامج النشرية، وبحرية نسبية في إقرار الخطط البحثية. ولا ريب في أن سؤالاً لجوجاً ما برح يحوم في فضاء الكلام على هذا الشأن هو: إلى أي مدى كان مركز الأبحاث، واستطراداً مركز التخطيط، يتمتعان بالاستقلالية والحرية عن المؤسسة الأم، وهما تابعان، عضوياً، لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

لنتذكر أن الاسم الرسمي لمركز الأبحاث هو "مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية". ولعلني لا أجازف بالقول حينما أدعي أن مركز الأبحاث ومركز التخطيط التابعين لمنظمة التحرير هيكلياً، واللذين يعملان تحت الإشراف المباشر لرئيسها، كانا يمارسان حيويتهما الفكرية باستقلال كبير، وبحرية في البحث والتفكير والنشر لم يتمتع بها أي مركز مماثل في العالم العربي. ولعل السبب كامن في أن هذين المركزين عملا بعيداً عن القيادة السياسية الفلسطينية المقيمة، آنذاك، في عمان. وهذا الأمر ربما أسهم في تقليل إمكانات التدخل اليومي في شؤون الأبحاث والتخطيط. ثم إن تقاليد العمل الفكري في بيروت وحرية التعبير المتاحة في لبنان كان لها نصيب في الحد من احتمالات التدخل السياسي في عمل المركزين. وبحسب علمي فإن مركز الأبحاث ورصيفه مركز التخطيط ظلا يعملان في أجواء مقبولة من الحرية بلا تدخل ضاغط من المستوى السياسي، إلا في حدود الحد اللطيف وصلاحيات رئيس المنظمة. واستمرت الحال على هذا المنوال إلى ما بعد سنة 1974 حينما حدث الانشطار المعروف في السياسة الفلسطينية على قاعدة القبول ببرنامج النقاط العشر أو رفضه. ثم اندلعت الحرب اللبنانية، فتغيرت الوقائع تماماً. وبالتدريج، انهمكت جميع المؤسسات الفكرية والإعلامية والتوثيقية في

معمعان الحرب، ما أدى إلى انحسار البحث العلمي رويداً رويداً حتى كاد أن يضمحل قبيل الخروج من لبنان في سنة 1982.

وأبعد من ذلك، فإن انحسار البحث العلمي الفلسطيني لم تكن علته الحرب اللبنانية وحدها، أو سطوة القيادة السياسية وتدخلاتها، وإنما البيئة الثقافية للثورة الفلسطينية، وهي بيئة ظلت متخلفة في بعض جوانبها، فشاع في بعض أوساطها احتقار الشهادات العلمية والألقاب الأكاديمية. وكان البعض يتساءل بخفة: لماذا العلم؟ وما نفع الشهادات؟ غداً سنحرر فلسطين وكفى، فنحن إما مقاتلون أو شهداء. وكم سخر البعض من البحث العلمي في القضية الفلسطينية بالقول: إن اليهود أخذوا فلسطين ونحن نريد أن نحررها. هذا كل ما في الأمر، فلماذا الفلسفة، وعمَّ تبحثون؟ وفي لجة القتال اليومي انتصرت، إلى حد ما، مقولة "السياسة تنبع من فوهة البندقة" لتصبح هذه المقولة شعاراً للعديد من القيادات من ذوي المخيلة الشاحبة والأدمغة المتخشبة. وجرى استحلاب شعار لاحق من ذلك الشعار السابق هو: "الثقافة تنبع من فوهة البندقية"، وظهر، في النتيجة، مصطلح "أدب البنادق" الذي لا نكاد نتذكر منه اليوم شيئاً. وكان الكلام الساري في الأفواه هو أن الحارس في المخيم أفضل من الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وهذا الكلام يعكس عقلية التضاد الغريزي بين الفاكهاني ورأس بيروت. لكن، في ما بعد، تبين أن الحارس الذي غادر بيروت في سنة 1982 ترك المخيم بلا حراسة، بينما برهن الباحث الملتزم حينما انبرى إلى الدفاع عن المخيم في الحرب على المخيمات (1985-1987) انه الحارس الأخير للشعب الفلسطيني. ثم لا ننسى تواطؤ المثقف الفلسطيني نفسه مع المؤسسة السياسية في الكثير من الحالات، ما أعاق التفكير النقدي المستقل والبحث العملي الرصين. ففي كل مجتمع هناك دائماً مثقف السلطة، وهو قليل الإبداع على العموم، وابتكاره الوحيد هو قدرته على التحرش بالسلطان والاقتراب منه، ثم تسوُّل عيشه من خدمته. وهناك المثقف المعزول الذي يحترف التعبير عن تجربته الذاتية شعراً أو فناً أو تصوفاً، وهذا لا يميل إلى البحث المنهجي. وهناك المثقف النقدي المستقل، وهو قليل التأثير في الواقع الفلسطيني.

في هذا المناخ المضطرب قُيض للبحث الفلسطيني أن ينشأ وأن يبني مؤسساته وان ينشر على الناس خلاصة أبحاثه ودراساته، وهي أبحاث ودراسات ذات أهمية فائقة بلا شك. ولعل تجربة مركز الأبحاث وتجربة مركز التخطيط تقدمان لنا لوحة أولية عن هذا الشأن الذي نحن في صدده.

مركز الأبحاث

بدأ مركز الأبحاث كفكرة في رأس فايز صايغ صاحب العقل العلمي النادر. وظهر هذا المركز إلى الوجود في شباط 1965 في خضم أحداث جمة منها تأسيس جيش التحرير الفلسطيني وإطلاق الرصاصة الأولى لحركة فتح، فكان، منذ الولادة، مركزاً للبحث وتابعاً، في الوقت نفسه، لمؤسسة قتالية. وحظي هذا المركز بمكانة علمية مرموقة، وعلى يدي أنيس صايغ الذي أصبح مديراً له في سنة 1966 تحول خلال عشر سنوات من شقة صغيرة في رأس بيروت إلى مبنى من ست طبقات[2]. وفي هذه الفترة نشر المركز 351 كتاباً[3] واصدر مجلة "شؤون فلسطينية" في سنة 1971 التي اعتبرت واحدة من أهم المجلات العربية التي صدرت في سبعينات القرن العشرين.

أراد أنيس صايغ لمركز الأبحاث، منذ مراحله الأولى، أن يكون مركزاً علمياً مستقلاً وملتزماً في الوقت نفسه، أي أنه لا ينحاز إلى موقف أي جهة سياسية مع أنه تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه يخدم

قضية فلسطين بشموليتها. والآن، بعد هذه السنوات الطويلة، أنتدبُ نفسي لأتساءل: لو لم يتمتع مركز الأبحاث بهامش واسع جداً من الحرية والاستقلال العلمي، هل كان في إمكانه أن يُنجز ما أنجزه؟ وأجيب: على الرغم من المداخلات والتدخلات التي مارسها المستوى السياسي، فإن ياسر عرفات، قائد منظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة 1969، كان "متسامحاً" إلى حد عجيب مع مركز الأبحاث الذي وُصف دائماً بأنه مركز متمرد عليه وموروث من عهد أحمد الشقيري. وكانت هناك ريبة من هذا المركز بسبب الانطباع الذي نشأ لدى ياسر عرفات جراء دسائس بعض المثقفين عن أن ولاء أنيس صايغ كان لأحمد الشقيري ولمصر عبد الناصر ثم تحول إلى سوريا[4]. ومع أن هذا الانطباع لم يتبدد تماماً من رأس ياسر عرفات، إلا أن أنيس صايغ واجه ذلك كله من غير وجل، وخاض معترك التمرد وعدم الانصياع، وتمكن من أن يحمي مركز الأبحاث إلى حد بعيد، وأن يقدم صورة رفيعة للبحث العلمي الفلسطيني. وهذا يعني، في بعض وجوهه، أن القيادة الفلسطينية آنذاك، كانت تحترم، بدرجة أو بأخرى، مراكز البحث العلمي، ولا يضيق صدرها كثيراً بالاختلاف والرأي الآخر.

في مذكراته الموسومة بعنوان: "أنيس صايغ عن أنيس صايغ"[5] أفرد صاحبها الذي اشتهر بعدم الود مع ياسر عرفات فصلاً خاصاً عن العلاقة المضطربة به. وفي معظم الوقائع التي سردها أنيس صايغ ثمة مأثرة مهمة يمكن استخلاصها، هي أن عرفات كان يتراجع عن تدخلاته في معظم الأحيان، وأن موقف الدكتور صايغ كان ينتصر في نهاية المطاف. وهذا الأمر يُسجل لمصلحة ياسر عرفات بالتأكيد.

من البدهي أن تتدخل منظمة التحرير الفلسطينية في شؤون المؤسسات التابعة لها. هذا الأمر لا يمكن نكران عدم حدوثه. فالمنظمة مسؤولة، أولاً وأخيراً، عن هذه المؤسسات معنوياً ومالياً وإداريا وسياسياً أيضاً. وفي حالة مركز الأبحاث سيكون من المعيب حقاً لو أن قيادة المنظمة تدخلت لتطويع البحث العلمي في سبيل مصلحتها السياسية. لكن، هل كانت المنظمة تتدخل على هذا النحو؟ إنه سؤال يبدو من المحال العثور على برهان قاطع عليه، بل إن وقائع الحال تشير إلى عكس ذلك، أي إلى أن الحرية النسبية في مجال البحث كانت متاحة إلى حد كبير. أما التدخلات الفظة فكانت من نصيب الأمناء العاملين لبعض الفصائل من ذوي الرؤوس الحامية، والذين لم يتورعوا عن القيام ببعض التصرفات الخرقاء. وفي هذا السياق يروي أنيس صايغ في مذكراته كيف تلقى تهديداً بالقتل من إحدى المنظمات لأنه نعى شاباً كان يعمل في مركز الأبحاث، وتبين أن منظمته أعدمته بتهمة عصيان الأوامر، وهي حادثة معروفة[6]. وقيل له آنذاك: إذا كانت اسرائيل فشلت في قتلك فنحن نستطيع ذلك بيسر. وعلى سبيل المثال، تعرض مركز الأبحاث للتخوين والتكفير من بعض خطباء المساجد لأن مجلة "شؤون فلسطينية" نشرت مقالات تفرق فيها اليهود عن الصهيونية. ولا شك في أن بعض "المثقفين" الفلسطينيين تطوعوا لإبلاغ هؤلاء الخطباء بمضامين تلك المقالات. وفي تصرف مماثل تعرض مركز الأبحاث لهجوم من الكنيسة الكاثوليكية في لبنان لأن أحد الكتب الصادرة عن المركز أورد أن المطران حكيم، مطران حيفا والجليل (البطريرك في ما بعد) دعا الناس إلى الانضمام إلى الهستدروت واستخلاص حقوقهم عبر هذه النقابة، وهي واقعة صحيحة. ولعل قصة صادق جلال العظم تختزن بعض المغزى؛ فقد أراد ياسر عرفات فصل صادق العظم من مركز الأبحاث، إلا أن أنيس صايغ رفض فصله وبقي العظم في المركز بترتيب جديد[7].

في آخر عهده بمركز الأبحاث قبيل استقالته، وفي نهاية مكالمة هاتفية، أقفل أنيس صايغ الهاتف في وجه ياسر عرفات فيما كان عرفات يخاطبه معتذراً. ومع ذلك لم يوجه أحد من "فتح" أو من قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية إلى أنيس صايغ أي وعيد أو تهديد. ولو وقع هذا الأمر مع مسؤول من الدرجة العاشرة في إحدى الفصائل لكانت حاملات الدوشكا طوّقت المركز وسحبت المفكر الكبير أنيس صايغ إلى الزنازين[8].

مركز التخطيط

ظهر مركز التخطيط إلى الوجود في 1968/9/18 على يدي مؤسسه يوسف صايغ[9]. ثم تعاقب على إدارته كل من نبيل شعث ومنير شفيق وسلافة حجاوي. وكانت الغاية التي نشأ المركز في سبيلها هي وضع الخطط السياسة والدبلوماسية والمالية والثقافية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحويل هذه الخطط إلى إستراتيجية شاملة. وبالفعل وضع المركز خطة شاملة للإعلام الفلسطيني، وخطة إستراتيجية للثورة الفلسطينية. وكان المركز ينهج طريقة تأليف فرق عمل متخصصة من متفرغين في المركز وباحثين مرموقين من خارجه لدراسة مسألة محددة.

أسهم مركز التخطيط الفلسطيني إسهاماً مهماً في إدخال التفكير المستقبلي أو البعيد المدى إلى عقول بعض القيادات الفلسطينية، وفي إشاعة نوع من الوعي بالقضايا ذات الطابع الاستراتيجي. وكان للتقرير السياسي الذي صدر بانتظام عن المركز شأن مهم في السجال الداخلي الفلسطيني وفي بلورة خطاب سياسي مختلف. كذلك كان لقسم الدراسات الإستراتيجية[10] شأن في نشر جانب من المعرفة في هذا الحقل من التفكير. وإلى ذلك دأب مركز التخطيط على إصدار التقارير الخاصة مثل تقارير قسم الأرض المحتلة والقسم التقني وقسم التخطيط التربوي، والتي كانت تُرفع إلى القيادة السياسية وتوزع على الهيئات ذات الصلة وعلى ذوي الشأن والاختصاص.

أعتقد أن مركز التخطيط لعب دوراً مهماً في تنمية الوعي بالمسائل التربوية والعسكرية بالدرجة الأولى، وبالقضايا السياسية والإدارية بالدرجة الثانية. إلا أنه، بحكم تكوينه الوظيفي وصلته اليومية بالقيادة السياسية والاقتصار على تنفيذ ما تطلبه القيادة من تقارير وتقدير موقف (على أهمية هذا الأمر) تحوّل، بالتدريج، إلى سكرتاريا للقيادة مهمتها كتابة الرسائل والرد على الرسائل الواردة إليها، وكتابة بعض الخطب السياسية[11]. ثم ن التكوين العلمي للجهاز البشري في مركز التخطيط خلال الحرب اللبنانية، وانخراط بعض أفراده في الحرب، كانا يعيقان، في الكثير من الحالات، إنجاز مشاريع ذات وزن مشهود. وعلى سبيل التذكر، حينما عُرض على منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1980 اقتراح بأن تقبل القرار 242 معدلاً كمدخل للانضمام إلى الجهد السياسي الدولي، طلب ياسر عرفات من المركز دراسة هذا الاقتراح. وبالفعل، قام الأخ منير شفيق بتأليف فريق عمل أولي لهذه الغاية، وكنتُ واحداً من هذا الفريق. أما ما حصل بعد ذلك فيثير الأسى. فمنذ أول اجتماع لهذا الفريق نشب اقتتال كلامي على "المبدأ"، أي أن القبول بالقرار 242 ولو معدلاً لا يجوز الخوض فيه مبدئياً. ومع أن منير شفيق حاول جاهداً أن يجر فريق العمل إلى مناخ البحث المجرد بقوله: دعونا نبحث المسألة أولاً ثم نتوصل إلى نتائج، فربما تأتي محصلة بحثنا لتعزز فكرة رفض القبول بالقرار 242 معدلاً. غير أن الطريقة الغوغائية لبعض "الباحثين" أعاق النظر العقلي والعلمي في مركز مرصود للتفكير العلمي. وتبين في نهاية المطاف أن قرارات مجلس الأمن وحتى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تقبل التعديل مطلقاً، بل يمكن السير نحو إصدار قرار جديد. وهذا المثال مجرد علامة من علامات العياء لدى المثقف لا لدى السياسي هذه المرة. أما القيادة، فعلى الرغم من أنها تمتعت ببعض رحابة الصدر حيال

البحث العلمي حتى الذي لا يلائم هواها، إلا أنها طالما أهملت التفكير العلمي لمصلحة التفكير السياسي المباشر. وتقدم لنا حادثة الدكتور يوسف صايغ مع القيادة الفلسطينية دليلاً إضافياً على هذا الإهمال. ففي أوائل سنة 1970 أنجز مركز التخطيط "الخطة الإستراتيجية الشاملة للثورة الفلسطينية" بجهد متضافر شارك فيه العشرات من الخبراء والباحثين والمفكرين والسياسيين. وطبع المركز هذه الخطة بنسخ قليلة جداً، وأرسلها بالسرية التامة إلى القيادة في عمان. ولما لم يتصل به أحد لمناقشته في تفصيلات الخطة، سافر يوسف صايغ إلى عمان لاستكشاف الأمر. وهناك اكتشف ما لم يكن يخطر في باله قط. لقد وجد نسخة من الخطة "السرية جداً" مركونة في مقر القيادة وعلى غلافها بقع من بقايا السكر والشاي، فتجلد ثم قفل إلى بيروت. وهكذا تحول الجهد المتضافر والعمل المتواصل لمجموعة مميزة من الباحثين إلى صينية للشاي والقهوة، ومع أن الصفحة الأولى من هذه الخطة، ويا للغرابة، ممهورة بعبارة "سري للغاية".

خاتمة

قدم البحث العلمي في مركز الأبحاث وفي مركز التخطيط إسهامات لامعة لا يمكن نكرانها على الإطلاق. وربما كانت الفترة التأسيسية للمركزين فترة الإخصاب الحقيقية والتي لم تستمر في كل منهما أكثر من عشر سنوات. لكن مرحلة الضمور لم تبدأ جراء هشاشة الإرادة الذاتية أو نتيجة لتدخلات القيادة السياسية بل، بحسب ما أزعم، نتيجة لاندلاع الحرب اللبنانية بالدرجة الأولى. العمل في مناخ الحرب الأهلية من شأنه أن يجعل البحث والتخطيط مسألة لا تحظى بالأولوية، فضلاً عن أن الكثيرين من أصحاب الكفاءات ممن لم يتمكنوا من احتمال الأوضاع المضطربة غادروا مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الخارج. لكن، إذا كانت مؤسسات المنظمة لم تتمكن من إرساء تقاليد راسخة في البحث العلمي، ولم تتمكن من حماية مؤسساتها القائمة آنذاك كما جرى لمركز الأبحاث لاحقاً[12]، فالغريب أن المنظمات الأخرى التي تلقت ملايين الدولارات من العراق وليبيا والجزائر، لم تتمكن من تأسيس مركز واحد ذي شأن على الرغم من محاولاتها المتكررة.

---

[1] وقفت الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة، ضد م.ت.ف.، وتحفظت عنها حركة القوميين العرب على الرغم من ناصريتها تحفظاً مؤقتاً. بينما رأى حزب البعث العربي الاشتراكي المناوئ للرئيس عبد الناصر في المنظمة أداة سياسية للرئيس جمال عبد الناصر.

[2] بدأ مركز الأبحاث باثني عشر موظفاً وثلاث خزائن من الكتب. وفي سنة 1976 بات يضم 40 باحثاً و20 إدارياً و10 موثقين ومكتبة تحتوي 20 ألف مجلد وعشرات الخزائن من الوثائق والأوراق الخاصة والمخطوطات والكتب النادرة وأشرطة التاريخ الشفوي الفلسطيني.

[3] 217 بالعربية و87 بالإنكليزية و21 بالفرنسية و26 من الكتب المحدودة التوزيع.

[4] أنيس صايغ فلسطيني من أصل سوري ويحمل إلى جانب الجنسية السورية الجنسية اللبنانية أيضاً، ونال وساماً سورياً رفيعاً من الرئيس حافظ الأسد بعد ناجته من محاولة الاغتيال في سنة 1972. وزادت شكوك الرئيس عرفات حينما نشرت جريدة "صوت الأحرار" في الصفحة الأولى أن الفلسطينيين يرشحون أنيس صايغ رئيساً للمنظمة بدلاً منه.

[5] بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2006.

[6] الشاب الذي أُعدم هو شقيق غازي دانيال. والاثنان كانا يعملان في مركز الأبحاث.

[7] السبب كان احتجاجاً على عبارات وردت في مقالة للعظم في مجلة "شؤون فلسطينية" (باب "شهريات"). وتزامنت هذه المشكلة مع صدور كتاب للعظم بعنوان: "دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية" (بيروت: دار العودة، 1975). وفي هذا الكتاب قدم العظم مطالعة نقدية حادة في الفكر السياسي لحركة فتح. ومن جانب آخر، ولدحض شائعة المحاصصة في مؤسسات م.ت.ف. التي يروجها بعض قليلي الدراية، فقد كان ثلث الباحثين في المركز من العرب غير الفلسطينيين (لبنانيون وسوريون وعراقيون)، وكان عدد الباحثين المنتمين إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية أكبر من عدد الباحثين المنتمين إلى حركة فتح.

[8] يروي أنيس صايغ القصة على النحو التالي: أصدرت أمراً إدارياً بنقل باحث من مهمة فشل فيها إلى مهمة أخرى تلائمه من دون أي تغيير في الرتبة والراتب. إلا أن هذا الباحث ذهب إلى ياسر عرفات وشكى له هذا الإجراء، فكتب ياسر عرفات على هامش الأمر الإداري: إلغاء القرار والحفاظ على رتبة الباحث وراتبه. فما كان من الدكتور صايغ إلا أن قدم استقالته. وهنا تدخل الكثيرون لمعالجة الأمر، وكانت آخر محاولة ما قام به محمود أبو مرزوق حينما اتصل بياسر عرفات من منزل الدكتور صايغ وناوله الهاتف، فإذا بأبي عمار يعتذر لأنه اعتقد أن الدكتور صايغ طرد ذلك الباحث وحرمه من راتبه. وهنا، ومن دون أي كلمة، أغلق الهاتف في وجه ياسر عرفات.

[9] اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة المنعقدة في القاهرة (تموز 1967) قراراً ينص على تأسيس مركز التخطيط على أن يكون تابعاً مباشرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[10] أصدر المركز نشرة "شؤون إستراتيجية". ومع أن هذه النشرة اقتصرت على ترجمة أبرز ما كان يُنشر في المجلات الغربية المتخصصة إلا أنها أصبحت زاداً معرفياً لا بأس به في مقاييس تلك الفترة.

[11] مثل خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة الذي أسهم فيه عدد من أصحاب الأقلام بينهم شفيق الحوت ومحمود درويش. وكان لمركز التخطيط (نبيل شعث ومنير شفيق ومحجوب عمر) نصيب فيه.

[12] اندثر مركز الأبحاث في قبرص بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993 وضاعت مكتبته في رمال الجزائر. أما مركز التخطيط فقد صمت تماماً في عهد سلافة حجاوي التي خلفت منير شفيق. وبعد انتقال المركز إلى غزة يبدو كأنه دُفن نهائياً.